

السعودية تستكشف آفاق الثورة الصناعية الرابعة لتحفيز الاقتصاد

تخطي التحديات مفتاح تطوير اقتصاد يعتمد على الذكاء الاصطناعي



نظرة إيجابية متفائلة للمستقبل

سرعة نمو حركة البيانات عبر الإنترنت، ويتوقع محللون أن يؤدي التطور في تقديم الخدمات إلى ظهور متطلبات جديدة تتعلق بعرض النطاق وقابلية التوسع. وتعد زين للاتصالات أول شركة في السعودية أدخلت خدمة تقنية الجيل الخامس وكان ذلك في أبريل 2018 وذلك بالتعاون مع شركة نوكيا، مما يعزز من خطوات تقديم الخدمات بكفاءة أعلى.

وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة الاتصالات السعودية أس.تي.سي عليان محمد التويد في مداخلة أثناء مشاركته بالمنتدى، إن قطاع الاتصالات يقع في قلب خطط التحول الرقمي لأنه ركن أساسي في خلق نظم بيئية متطورة في مجال الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء.

وكانت الحكومة قد أعلنت في أكتوبر الماضي أنها ستضاعف استثماراتها في مجال الذكاء الاصطناعي عبر ضخ حوالي 20 مليار دولار على مدى السنوات العشر المقبلة بهذا القطاع الواعد في ظل مساعيها لتنويع اقتصاد البلد المرتهن للنفط مع تراجع أسعار الخام.

وأطلق صاحب أكبر اقتصاد في العالم العربي قبل ذلك بشهر استراتيجياً للذكاء الاصطناعي بهدف جذب الاستثمارات إلى خطة التنوع الاقتصادي.

وقال عبدالله الغامدي، رئيس الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي التي تأسست عام 2019، خلال جلسة حوارية على هامش اجتماعات مجموعة العشرين في ذلك الوقت "تريد تأسيس أكثر من 300 شركة ناشئة في الذكاء الاصطناعي ونطمح لأن يكون هذا المجال مكوناً لاقتصاد بديل من خلال الشركات الناشئة وشركات الابتكار".

ونقلت وسائل إعلام محلية عن مدير المركز الإعلامي بمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية خالد الدغيش قوله إن "أهم أهداف المنتدى هو التعريف بمجالات الثورة الصناعية الرابعة ومنها الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والمدن الذكية وحكومة البيانات".

وأضاف "تسعى لتسليط الضوء على الجهود المحلية في هذا الشأن مع فتح آفاق التعاون بين جميع الجهات المعنية سواء الحكومية أو القطاع الخاص في كيفية الاستفادة من التقنيات والمعلومات وتوظيف الروبوتات في الصناعة".

ويعتبر مركز الثورة الصناعية الرابعة، الذي يعمل ضمن مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية منصة متعددة الأطراف تجمع بين القطاع الحكومي والخاص لتعزيز تطوير سياسات وحوكمة ودعم تقنيات الثورة الصناعية الرابعة في السعودية.

وتهدف مشروعات المركز إلى تصميم وتجريب سياسات واطر تنظيمية تساهم في تعزيز فرص الاستفادة من هذه التقنيات والحد من مخاطرها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

وتطلعت السعودية خطوات متقدمة في السباق العالمي نحو دخول عصر شبكة الجيل الخامس للاتصالات (5 جي)، والذي يقول خبراء في التكنولوجيا إنه سيمهد الطريق لفتح أبواب الثورة الصناعية الرابعة، التي تعتمد بشكل أساسي على تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

واستطاعت السعودية في غضون بضع سنوات بفضل تطوير البنية التحتية للاتصالات والاستثمار في التكنولوجيا أن تكون من بين أعلى بلدان العالم في

تنمية الاقتصاد الرقمي العالمي بشكل مستدام لتحقيق الفوائد وذلك بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وتتمتع السعودية الأدوات اللازمة لتكون من بين دول التي بمقدورها توظيف مخرجات الثورة الصناعية الرابعة في تعزيز جاهزيتها للمستقبل وتطوير حلول مبتكرة للتحديات القادمة لمواكبة متطلبات المرحلة المقبلة وصولاً إلى تحقيق أهداف "رؤية 2030".



وقالت وارين "نلعم جيداً أن السعودية لديها الإمكانيات لتحقيق رؤيتها وتطوير صناعاتها واقتصادها بشكل عام ضمن برنامج واضح يعتمد على الذكاء الاصطناعي".

ويتطلب تطوير الصناعة بشكل عام فرصاً جديدة وإعداد خطط استباقية تتلاءم مع متطلباتها، وتعزيز التعاون والتنسيق بين كافة الجهات الحكومية، وتوحيد الجهود وتوجيهها لوضع تصورات للتحديات وحلول مبتكرة لتعزيز البنية التحتية الرقمية في البلد.

وتحول البلد إلى معتمد بشكل كامل على الواردات دون وجود مصادر دخل لتغطية الطلب على الواردات.

وأشاروا إلى أن غياب وشلل الدور الحكومي وتخبط إدارات البنك المركزي اليمني تعد من الأسباب التي أدت إلى الانهيار الحاصل للعملة الوطنية. واعتبر البعض أن من ضمن أسباب التدهور القائم لليال هو لجوء الحكومة إلى تغطية مواردها عن طريق الإصدار النقدي الذي يقدم سيولة في يد المواطنين والتجار دون قيمة حقيقية للنقود. ولا يزال السعر المعدل للجمارك بعيداً عن سعر الصرف الحالي في السوق البالغ نحو 990 ريالاً للدولار في عدن، مقر الحكومة المؤقت حيث اندلعت احتجاجات على عدم دفع الرواتب.

ولدى الحكومة الشرعية وجماعة الحوثي المدعومة من إيران بئكان مرتزبان متنافسان، ولجات الحكومة إلى طباعة النقود لتمويل العجز لكن في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، حيث تم حظر الأوراق النقدية الجديدة، يبلغ السعر حوالي 600 ريالاً للدولار.

وتقول الحكومة اليمنية إن قرارها تحريك سعر صرف الدولار الجمركي

تعمل السعودية على الاستفادة من التقدم التكنولوجي والابتكار لتنفيذ رؤيتها في تنوع مصادر الدخل بما يدعم الاقتصاد المحلي ويخدم خطط الدولة في تلبية متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، والتي كانت محور أول ملتقى دولي تحتضنه البلاد لاستكشاف آفاقها المستقبلية على نمو كافة المجالات دون استثناء.

الرياض - وضعت السعودية نصب عينها للحاق بركب البلدان التي انخرطت في مسار توظيف الثورة الصناعية الرابعة في نمو اقتصادها بفضل ما توفره التكنولوجيا المتطورة من إمكانيات هائلة لتعزيز كفاءة القطاعات الإنتاجية. وجسّد أكبر مصدر للنفط في العالم ذلك الاتجاه عندما احتضنت العاصمة الرياض الأربعة أعمال المنتدى السعودي الأول للثورة الصناعية الرابعة والذي يمتد على مدار يومين بتنظيم من مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي وبمشاركة واسعة من المسؤولين الحكوميين ونخبة من الخبراء المحليين والدوليين.

وفرضت التحولات المتسارعة في مجال الاتصالات على البلد الخليجي التركيز على التكنولوجيا لتعزيز كفاءة هذا المجال، ومن هذا المنطلق تسعى السعودية للاستفادة أكثر من التجارب العالمية في هذا المضمار لنشرها تدريجياً في كافة القطاعات الاقتصادية.

ويناقش الحدث العالمي تأثير التقنيات الناشئة في مستقبل مجالات النقل وبناء أنظمة الرعاية الصحية القادرة على الصمود في وجه الأزمات وتحولات الطاقة النظيفة وبناء المدن الذكية في المستقبل واستعادة النظام البيئي ومستقبل التمويل.

ويأتي تنظيم السعودية لهذا المنتدى العالمي ترجمة لاهتمام ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بمجالات الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي وبناء مدن المستقبل باستخدام تقنيات الطاقة النظيفة الصديقة للبيئة وتسخير كل ذلك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ورأت شيللا وارين رئيسة بلوكتشين والعملة الرقمية وسياسة البيانات بالمنتدى الاقتصادي العالمي خلال مداخلتها في افتتاح المنتدى أنه من الضروري تنسيق السياسات بين الجهات العاملة في قطاع التكنولوجيا وتبني الحوكمة من أجل الموازنة بين كافة المتطلبات في طريق دعم عمليات الابتكار.

وقالت إن "الابتكار فرضتها علينا العديد من المتغيرات بما فيها الأزمة الصحية وبالتالي علينا الانسحاق وراء

سعر الصرف المستخدم لحساب الرسوم الجمركية على السلع غير الأساسية في المناطق الخاضعة لسيطرة الشرعية بنسبة 100 في المئة، برزت علامات القلق خشية ركود الأسواق وارتفاع معدل التضخم بشكل أكبر مما هي عليه اليوم.

وتأتي الخطوة بينما تشهد العملة المحلية انهياراً حاداً، حيث سجلت تراجعاً قياسياً هو الأعلى خلال سنوات الحرب في هذا البلد الفقير ليصل سعر الدولار في السوق السوداء إلى أكثر من 1007 ريالاً.

ورمت غرفة التجارة والصناعة في عدن بكل ثقلها خلف التجار معلنة "رفضها التام" لقرار الحكومة الشرعية على الرغم من تأكيد أحد المسؤولين الحكوميين لوكالة رويترز، لم تذكر هويته، من أن القرار لا ينطبق على السلع الأساسية مثل الدقيق والسكر وزيت

السعر المستخدم لحساب الرسوم الجمركية على السلع غير الأساسية في المناطق الخاضعة لسيطرة الشرعية بنسبة 100 في المئة، برزت علامات القلق خشية ركود الأسواق وارتفاع معدل التضخم بشكل أكبر مما هي عليه اليوم.

وتأتي الخطوة بينما تشهد العملة المحلية انهياراً حاداً، حيث سجلت تراجعاً قياسياً هو الأعلى خلال سنوات الحرب في هذا البلد الفقير ليصل سعر الدولار في السوق السوداء إلى أكثر من 1007 ريالاً.

ورمت غرفة التجارة والصناعة في عدن بكل ثقلها خلف التجار معلنة "رفضها التام" لقرار الحكومة الشرعية على الرغم من تأكيد أحد المسؤولين الحكوميين لوكالة رويترز، لم تذكر هويته، من أن القرار لا ينطبق على السلع الأساسية مثل الدقيق والسكر وزيت

السعر المستخدم لحساب الرسوم الجمركية على السلع غير الأساسية في المناطق الخاضعة لسيطرة الشرعية بنسبة 100 في المئة، برزت علامات القلق خشية ركود الأسواق وارتفاع معدل التضخم بشكل أكبر مما هي عليه اليوم.

وتأتي الخطوة بينما تشهد العملة المحلية انهياراً حاداً، حيث سجلت تراجعاً قياسياً هو الأعلى خلال سنوات الحرب في هذا البلد الفقير ليصل سعر الدولار في السوق السوداء إلى أكثر من 1007 ريالاً.

ورمت غرفة التجارة والصناعة في عدن بكل ثقلها خلف التجار معلنة "رفضها التام" لقرار الحكومة الشرعية على الرغم من تأكيد أحد المسؤولين الحكوميين لوكالة رويترز، لم تذكر هويته، من أن القرار لا ينطبق على السلع الأساسية مثل الدقيق والسكر وزيت

انتعاش أسواق النفط يعد بتعافي اقتصادات الخليج خلال 2021

لندن - رجح محللون تعافي اقتصادات دول الخليج العربي في ما تبقى من العام الجاري مدفوعاً بانتعاش أسعار النفط وتزايد الطلب العالمي رغم استمرار تخفيضات الإنتاج ضمن تحالف أوبك+. وأظهر مسح فصلي تجريه رويترز أنه من المنتظر أن ينتعش النمو بما يتراوح بين 3 و3.3 في المئة هذا العام، بينما من المتوقع أن ينمو أكبر اقتصادين في المنطقة، السعودية والإمارات، بما يزيد على أربعة في المئة العام المقبل. وتأتي التوقعات بعد انكماش حاد العام الماضي في أعقاب انهيار أسعار النفط وتأثير جائحة كورونا، بينما توقع المحللون أن تستعيد السعودية والإمارات والكويت من انكماش أوبك+ لتعزيز إنتاج النفط.

وتحسنت توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي للكوييت في 2021 بمقدار 60 نقطة أساس إلى 2.4 في المئة، بينما تعززت توقعات النمو العام المقبل بمقدار 110 نقاط أساس إلى 4.6 في المئة. ومن المرجح أن يزيد النمو بمقدار عشر نقاط أساس في عام 2023 إلى 3 في المئة.

وفي حين تراجع توقعات النمو الاقتصادي في قطر للعام الحالي بمقدار 30 نقطة أساس إلى 2.5 في المئة لم تتغير توقعات النمو العام المقبل لتظل عند 3.6 في المئة، لكنها انخفضت 40 نقطة أساس إلى 2.7 في المئة لعام 2023.

وتم تعديل توقعات النمو لسلطنة عمان بالرفع بمقدار 20 نقطة أساس إلى 2.1 في المئة هذا العام وزيادة عشر نقاط أساس إلى 3.3 في المئة العام المقبل وانخفاض 20 نقطة أساس في 2023 إلى 2.2 في المئة.

ولم تتغير توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي للبحرين لهذا العام والعام المقبل عند 2.9 في المئة، بينما خفضت توقعات النمو في 2023 بمقدار 30 نقطة أساس إلى 2.4 في المئة. وقالت موديز الشهر الماضي إن "ما لا يقل عن نصف إيرادات دول الخليج تأتي من الهيدروكربون وإن مسالة تنوع الموارد الاقتصادية لا تزال بعيدة وعن المرجح أن يستغرق تحقيقها عدة سنوات، فيما سيؤدي ذلك التنوع المالي مع تاخر إضافي".

ونسبت وكالة رويترز إلى مونيكا مال، كبيرة خبراء الاقتصاد لدى بنك أبوظبي التجاري، قولها "كان افتراضنا الأساسي أنه سيتم التوصل إلى اتفاق طويل الأجل، ورفعتنا توقعاتنا لعام 2022 على خلفية تعديلات خط الأساس التي ستمكن السعودية والإمارات والكويت من زيادة إنتاج النفط وخصصها في السوق العالمية اعتباراً من مايو 2022".

وقدر الاستطلاع، الذي أجري في الفترة الفاصلة بين الخامس والسادس والعشرين من يوليو الجاري، نمو اقتصاد السعودية عند قرابة 2.3 في المئة في المتوسط هذا العام، بانخفاض طفيف عن توقع عند 2.4 في المئة في استطلاع مماثل قبل ثلاثة أشهر.

وفي حال لم تطرأ أي توترات سياسية أو اقتصادية في المنطقة

في ترقب تحسن المؤشرات

عند - تصاعدت أصوات التجار في مدينة عدن والمناطق التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية الشرعية محذرة من الأخطار التي تهدد ما تبقى من أعمالهم بسبب خطوات السلطات النقدية والمتعلقة بمضاعفة سعر الدولار الجمركي، في سعي آخر لجمع أكثر ما يمكن من المداخل للجزينة العامة في ظل انهيار الريال.

ومن المرجح أن تدخل الأسواق في حالة ركود أكبر إذا لم تستجيب حكومة رئيس الوزراء معين عبدالمك لضعف غرفة تجارة عدن بإلغاء قرارها خاصة وأن معظم التجار قد يستجيبون لدعوة الغرفة بتجميد فتح أي استثمارات للتخليص الجمركي إلى أن يتم حل "هذا الإشكال الخطر".

وتواجه الحكومة تحديات مالية واقتصادية غير مسبقة في تمويل رواتب القطاع العام والبنية التحتية بسبب احتياطات النقد الأجنبي المستنفدة فضلاً عن تراجع إيرادات النفط التي تشكل 70 في المئة من إيرادات البلد وكذلك توقف جميع المساعدات الخارجية والاستثمارات الأجنبية وعائدات السياحة.

ومنذ أن دخل القرار حيز التنفيذ الإثنين الماضي والذي بموجبه تم رفع

السعر المستخدم لحساب الرسوم الجمركية على السلع غير الأساسية في المناطق الخاضعة لسيطرة الشرعية بنسبة 100 في المئة، برزت علامات القلق خشية ركود الأسواق وارتفاع معدل التضخم بشكل أكبر مما هي عليه اليوم.

وتأتي الخطوة بينما تشهد العملة المحلية انهياراً حاداً، حيث سجلت تراجعاً قياسياً هو الأعلى خلال سنوات الحرب في هذا البلد الفقير ليصل سعر الدولار في السوق السوداء إلى أكثر من 1007 ريالاً.

ورمت غرفة التجارة والصناعة في عدن بكل ثقلها خلف التجار معلنة "رفضها التام" لقرار الحكومة الشرعية على الرغم من تأكيد أحد المسؤولين الحكوميين لوكالة رويترز، لم تذكر هويته، من أن القرار لا ينطبق على السلع الأساسية مثل الدقيق والسكر وزيت

مضاعفة سعر الدولار الجمركي تثير قلق التجار في عدن



كفاح يومي للتأقلم مع ظروف السوق

يتم استيرادها فيه، كونه سيبنتج عنه استيراد بضائع أقل جودة لتقليل التكلفة، كما سيرفع أسعار المواد المستوردة إلى قرابة الضعف، مما سيقفل كاهل المواطنين.

واعتبرت الخطوة مدخلا جديدا لتوسع عمليات التهريب مما سيتسبب في العزوف عن ميناء عدن وسيخلف ما تبقى من إيرادات الدولة الخاصة بالجمارك.

سيرفع الرسوم الجمركية من نحو 350 مليار ريال سنوياً إلى 700 مليار ريال.

لكن مراقبين يرون أن من شأن الخطوة أن تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع غير الأساسية بشكل كبير والذي بدوره سيؤدي إلى تفاقم المعاناة الإنسانية في اليمن. ونددت غرفة تجارة عدن بالقرار الأحادي من قبل الحكومة، الذي لم

وتحول البلد إلى معتمد بشكل كامل على الواردات دون وجود مصادر دخل لتغطية الطلب على الواردات.

وأشاروا إلى أن غياب وشلل الدور الحكومي وتخبط إدارات البنك المركزي اليمني تعد من الأسباب التي أدت إلى الانهيار الحاصل للعملة الوطنية.

اعتبر البعض أن من ضمن أسباب التدهور القائم لليال هو لجوء الحكومة إلى تغطية مواردها عن طريق الإصدار النقدي الذي يقدم سيولة في يد المواطنين والتجار دون قيمة حقيقية للنقود. ولا يزال السعر المعدل للجمارك بعيداً عن سعر الصرف الحالي في السوق البالغ نحو 990 ريالاً للدولار في عدن، مقر الحكومة المؤقت حيث اندلعت احتجاجات على عدم دفع الرواتب.

ولدى الحكومة الشرعية وجماعة الحوثي المدعومة من إيران بئكان مرتزبان متنافسان، ولجات الحكومة إلى طباعة النقود لتمويل العجز لكن في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، حيث تم حظر الأوراق النقدية الجديدة، يبلغ السعر حوالي 600 ريالاً للدولار.

وتقول الحكومة اليمنية إن قرارها تحريك سعر صرف الدولار الجمركي

الطهي والوقود والقمح والأرز والحليب والأدوية.

وتسيطر الحكومة الشرعية المتمركزة في الجنوب على ثاني أكبر ميناء في عدن في حين أن نقطة الدخول الرئيسية للسلع إلى البلاد، وهي ميناء الحديدة غربي البلاد، تخضع لسيطرة جماعة الحوثي التي تسيطر أيضاً على معظم الشمال.

وقالت غرفة التجارة في بيان إن "تحريك سعر صرف الدولار الخاص بالجمارك في عدن بسعر 500 ريالاً للدولار بعد أن كان 250 ريالاً للدولار الواحد طوال السنوات السبع الماضية سيؤدي بشكل مباشر إلى مجاعة بين المواطنين، وسيضر بشدة بحركة التجارة".

وحذرت الغرفة من أنه "في ظل الظروف المعيشية الحالية وانهيار العملة الوطنية وضعف مداخيل المواطنين وزيادة الفقر بين المواطنين، فإن هذا القرار سيؤدي إلى اختلالات في سلاسل توفر المواد الغذائية وسيزعزع استقرار المجتمع أمنياً مع توسع نطاق الجوع بين المواطنين".

ويقول محللون إن أسباب تراجع الريال كثيرة منها اعتماد البلاد على الواردات وضعف مصادر النقد الأجنبي،

السعر المستخدم لحساب الرسوم الجمركية على السلع غير الأساسية في المناطق الخاضعة لسيطرة الشرعية بنسبة 100 في المئة، برزت علامات القلق خشية ركود الأسواق وارتفاع معدل التضخم بشكل أكبر مما هي عليه اليوم.

وتأتي الخطوة بينما تشهد العملة المحلية انهياراً حاداً، حيث سجلت تراجعاً قياسياً هو الأعلى خلال سنوات الحرب في هذا البلد الفقير ليصل سعر الدولار في السوق السوداء إلى أكثر من 1007 ريالاً.

السعر المستخدم لحساب الرسوم الجمركية على السلع غير الأساسية في المناطق الخاضعة لسيطرة الشرعية بنسبة 100 في المئة، برزت علامات القلق خشية ركود الأسواق وارتفاع معدل التضخم بشكل أكبر مما هي عليه اليوم.

وتأتي الخطوة بينما تشهد العملة المحلية انهياراً حاداً، حيث سجلت تراجعاً قياسياً هو الأعلى خلال سنوات الحرب في هذا البلد الفقير ليصل سعر الدولار في السوق السوداء إلى أكثر من 1007 ريالاً.

ورمت غرفة التجارة والصناعة في عدن بكل ثقلها خلف التجار معلنة "رفضها التام" لقرار الحكومة الشرعية على الرغم من تأكيد أحد المسؤولين الحكوميين لوكالة رويترز، لم تذكر هويته، من أن القرار لا ينطبق على السلع الأساسية مثل الدقيق والسكر وزيت

السعر المستخدم لحساب الرسوم الجمركية على السلع غير الأساسية في المناطق الخاضعة لسيطرة الشرعية بنسبة 100 في المئة، برزت علامات القلق خشية ركود الأسواق وارتفاع معدل التضخم بشكل أكبر مما هي عليه اليوم.

وتأتي الخطوة بينما تشهد العملة المحلية انهياراً حاداً، حيث سجلت تراجعاً قياسياً هو الأعلى خلال سنوات الحرب في هذا البلد الفقير ليصل سعر الدولار في السوق السوداء إلى أكثر من 1007 ريالاً.

ورمت غرفة التجارة والصناعة في عدن بكل ثقلها خلف التجار معلنة "رفضها التام" لقرار الحكومة الشرعية على الرغم من تأكيد أحد المسؤولين الحكوميين لوكالة رويترز، لم تذكر هويته، من أن القرار لا ينطبق على السلع الأساسية مثل الدقيق والسكر وزيت

السعر المستخدم لحساب الرسوم الجمركية على السلع غير الأساسية في المناطق الخاضعة لسيطرة الشرعية بنسبة 100 في المئة، برزت علامات القلق خشية ركود الأسواق وارتفاع معدل التضخم بشكل أكبر مما هي عليه اليوم.